

## الاستلزام الحوارى فى قصص الأنبياء

(آدم وإبراهيم وعيسى عليهم السلام فى القرآن الكريم)

Appropriate Dialogue in the stories of the prophets

(Adam, Ibrahim and Jesus peace be upon them)

الأستاذة/ د. دلخوش جارانله حسين

المدرسة / د. تارا فرهاد شاكرا شريف القاضى

كلية اللغات، جامعة صلاح الدين/ أربيل - العراق، قسم اللغة العربية

تاريخ النشر: 2019/12/01	تاريخ القبول: 2019/09/27	تاريخ الإرسال: 2019/05/22
-------------------------	--------------------------	---------------------------

**Abstract:**

The research in this area is due to the philosopher Grace that people in their dialogue:

- They may say what they mean.
- They may mean more than they say.
- They may mean the opposite of what they say.

Try this study to clarify the difference between what is said and what is meant, what is said is what words and phrases mean by their apparent verbal values, and what is meant is what the speaker wants to communicate to the hearing indirectly, depending on that the listener is able to reach the speaker Murad with the available Usages and means of inference tried to establish a bridge between the explicit meaning and meaning meaning inexplicit meaning Hence the idea of implicitism.

ملخص البحث

إنّ الخطاب القرآنى لا يمكن أن تسبر أغواره أو تتكشف دلالاته على الوجه الأمثل إلا بمراعاة البعد التداولى عند تلقيه، وعليه فإنّ الرغبة فى إنجاز هذه الدراسة التى تستشرف الخطاب القرآنى بأدوات منهجية حديثة مستقاة من اللسانيات ومناهج تحليل الخطاب، مع مراعاة خصوصيات القرآن الكريم، ولكشف مظاهر اتساق الخطاب القرآنى وانسجامه، مع تحديد المعالم الكبرى للسانيات التى تصلح لمقاربة الخطاب القرآنى، هى التى دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع (الاستلزام الحوارى فى قصص الأنبياء آدم وإبراهيم وعيسى عليهم السلام فى القرآن الكريم)، وهى ظاهرة حديثة المعالجة متغيرة دائماً بتغير السياقات، وتقتضى النظر إلى ما وراء الخطاب أو اللفظ لمعرفة ما يستلزمه من معنى غير المعنى الأول، وتتم بتقدير لفظ أو أن يؤتى بأليات متعددة وأساليب متنوعة من (استفهام وطلب...، وجمل فعلية واسمية...) للوصول إلى تحقيق مقصدية المخاطب فى إثبات ما يصبو إليه.

إنّ ظاهرة الاستلزام الحوارى (التخاطبى) حديثة المعالجة، ترجع نشأة البحث فيها إلى المحاضرات التى ألقاها (بول غرايس Grice) فى جامعة هارفرد سنة 1967م، وينطلق (غرايس Grice) من فكرة أنّ جمل اللغة يدل أغلبها على معان

صريحة وأخرى ضمنية، تتحدد تلك المعاني داخل السياق وهذا ما سماه (غرايس Grice) بالاستلزام الحواري أو (المحادثي)، أو نظرية التخاطب THEORY OF CONVERSATION، أو نظرية الاقتضاء IMPLICATURE، لقد عمد (غرايس Grice) إلى إيضاح الاختلاف بين ما يُقال وما يُقصد، فما يُقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو: ما يُريد المخاطب أن يبلغه للمخاطب على نحو غير مباشر، اعتماداً على أن المخاطب قادر على أن يصل إلى مراد المخاطب بما يُتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، ونتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام.

ومن هذا نخلص إلى القول إن دلالة الاستلزام (الاقتضاء) هي النظر إلى ما وراء الخطاب أو اللفظ لمعرفة ما يستلزمه من معنى غير المعنى الأول، وهناك بعض الأساليب أو الصيغ الطلبية فيها استلزام لبعض المعاني كدلالة الطلب على العموم، ودلالة الطلب على التعليق، ومن هذه الدلالات دلالة الضد وهي أن الأمر بفعل معين يستلزم النهي عن ضده والنهي عن شيء معين يستلزم الأمر بضده لا بحسب اللفظ، وعليه يُقصد بدلالة الاستلزام ذلك المعنى المقدّر الذي يتطلبه الكلام ليستقيم المعنى، وهو يتحدد بكونه استدلالاً مسجلاً في الملفوظ ومستقلاً عن السياق المستعمل فيه، وبهذا يستوجب التمييز بين مستويين للملفوظ:

- مستوى أول يتعلق بمحمول الملفوظ.

- مستوى ثانٍ خلفي هو المستوى الذي يستند عليه الملفوظ وهو الاستلزام الحواري.

وتتكون دلالة الاستلزام الحواري من ثلاثة عناصر، هي:

1- الخطاب الذي يتطلّب قصداً مضمرًا ومقدّمًا على القصد الظاهري لضرورة استقامة معناه وهو ما يسمّى "بالمقتضى".

2- القصد اللازم الضروري المقدّر مقدّمًا الذي يطلبه الخطاب لاستقامته ويسمّى "بالمقتضى".

3- استدعاء القصد الظاهري نفسه لذلك المقدّر لحاجته إليه ويسمّى "بالاقتضاء".

إنّ الخطاب كما يحمل الخصائص التمييزية للمخاطب فهو يبنى بطبيعة المخاطب الذي أنشئ من أجله الخطاب، بل إنّ الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسبما يريده المخاطب لا المخاطب، وتلك هي سمة اللسانيات الخطابية الحديثة؛ ذلك أنّ من أهم مجالاتها الاهتمام بالمخاطب والمخاطب، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ، فوضوح الخطاب متعلق بمدى فهم المخاطب له، ومتوقف على ما هو متداول في اللسان العربي، وفي هذا قيمة تداولية مهمة ترتبط بالمخاطب، وذلك بعدّه أهم عنصر في العملية الإبلاغية.

وهذا البحث يحاول أن يلوج في غمار هذه القصص الثلاث ليحدد فيها مواضع هذا المبدأ

التداولي ويعالجه في ضوء المنهج التداولي ويعرض من خلال التحليل والتفسير مدى تقطن القدماء إلى مضمون هذا

الحقل التداولي ومفهومه التأويلي والاستدلالي.

### الكلمات المفاتيح:

(الاستلزام الحواري Dialogue necessity، الاقتضاء IMPLICATURE، نظرية التخاطب THEORY OF CONVERSATION، نظرية الاقتضاء THEORY OF IMPLICATURE، الاستراتيجية التصريحية (المباشرة) Declaratory strategy والاستراتيجية التلميحية (غير المباشرة) Indirect strategy).

### الاستلزام الحواري:

إنّ ظاهرة الاستلزام الحواري (التخاطبي) حديثة المعالجة، ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي ألقاها (بول غرايس Grice) في جامعة هارفرد سنة 1967م<sup>(1)</sup> بعنوان (المنطق والتخاطب) ومحاضراته سنة 1971م بعنوان (الافتراض المسبق والاقتضاء التخاطبي) وقد ابتكر (غرايس Grice) مصطلح الاقتضاء IMPLICATURE والفعل IMPLICATE، واشتق من الفعل IMPLY بمعنى يتضمن أو يستلزم، وقد اشتق من الفعل اللاتيني PLICARE بالمعنى نفسه<sup>(2)</sup>، وينطلق

(غرايس Grice) من فكرة أنّ جمل اللغة تدلّ أغلبها على معانٍ صريحة وأخرى ضمنية، تتحدد تلك المعاني داخل السياق وهذا ما سماه (غرايس Grice) بالاستلزام الحواري أو (المحادثي)<sup>(3)</sup>، أو نظرية التخاطب THEORY OF CONVERSATION، أو نظرية الاقتضاء<sup>(4)</sup> THEORY OF IMPLICATURE، لقد عمد (غرايس Grice) إلى إيضاح الاختلاف بين ما يُقال وما يُقصد، فما يُقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو: ما يريد المخاطب أن يبلغه للمخاطب على نحو غير مباشر، اعتماداً على أن المخاطب قادر على أن يصل إلى مراد المخاطب بما يُتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، ونتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متضمن فنشأت عنده فكرة الاستلزام<sup>(5)</sup>.

ويرى (جيفري ليتش Jeffrey Leach) أنّ إنجاز الأفعال غير المباشرة يعتمد على قاعدة العلاقة عند (غرايس Grice)، وانطلاقاً من هذه القاعدة يسمي إنجاز الأفعال غير المباشرة بالاستراتيجية التلميحية<sup>(6)</sup>، لقد جلب استعمال الاستراتيجية التلميحية تحدياً لكل من النظرية الكلاسيكية عند (سيرل Searle)، وكذلك التصور القواعدي للأفعال الكلامية على وفق ما قدمته الفرضية الإنجازية، وفق كلمات (سيرل Searle) هي حالات يُنفذ من خلالها حدث تحقيقي بشكل تلمحي بواسطة حدث آخر<sup>(7)</sup>.

ورأى (غرايس Grice) أنّ الاستلزام نوعان:

1. استلزام عرفي.
2. استلزام حواري.

فالاستلزام العرفي: قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تتفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب، من ذلك (لكن) فهذا يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما يتوقعه المخاطب مثل: (زيدٌ غنيٌّ لكنه بخيلٌ).

أما الاستلزام الحواري: فهو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد الخطاب فيها<sup>(8)</sup>، فحين يُقال: كم الساعة؟ فإنّ مقصد المخاطب ((يختلف حسب السياق الذي وردت فيه الجملة، فقد يكون سؤالاً، وقد يكون توبيخاً للتأخر...))<sup>(9)</sup>، فخرق مبادئ الحوار هو الذي يولد الاستلزام<sup>(10)</sup>، فمثلاً حين تقول: أمّ لولدها: أ تشعر بالنعاس؟ فيجيب: لا أرغب في تنظيف أسناني<sup>(11)</sup>، فلا نجد الطفل قد أجاب إجابة مناسبة على السؤال، ولكن ما الذي جعل الطفل يخرق هذا المبدأ، ويجيب إجابة غير مناسبة! على وفق مبدأ التعاون نجد أنّ الإجابة تستلزم رفض الطفل للنوم، لعدم رغبته في تنظيف أسنانه. إنّ ((النباتق الاستلزامات لا ينتج فقط من احترام القواعد التخاطبية فقد يكون كذلك نتيجة لخرقها؛ ولذلك فنحن نتحدث تباعاً عن استعمال القواعد التخاطبية واستغلالها))<sup>(12)</sup> وللاستلزام الحواري عند جرايس خواص تميزه وهي:

1- الاستلزام ممكن إلغاؤه، ويكون بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فإذا قالت قارئة لكاتبة: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنّها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها: الحق أنّي لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألغيت الاستلزام<sup>(13)</sup>.

2- الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي، أي إنّ الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يُقال، لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها.

فإذا قالت أختٌ لأختها: لا أريدك أن تصعدي لغرفتي على هذا النحو.

فتقول الأخرى: أنا أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

فعلى الرغم من تغيير الصياغة في قول الثانية، فإنّ ما يستلزم القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائماً<sup>(14)</sup>.

3- الاستلزام متغير، والمقصود بالتغير أنّ التعبير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة<sup>(15)</sup>، فإذا قال شخص: كم يداً لي، فقد يكون سؤالاً حين يوجه لطفل مثلاً، وقد يكون هذا السؤال يستلزم استتكاراً لما يوجه له من عمل، فيختلف الاستلزام حسب السياق الوارد.

4- الاستلزام يمكن تقديره، والمراد به أنّ المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة وصولاً إلى ما يستلزمه الخطاب، فإذا قيل مثلاً: الملكة فكتوريا صنّعت من حديد، فإنّ القرينة تبعد المخاطب عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الخطاب من معنى فيقول لنفسه: المخاطب يريد أن يلقي إليّ خبراً بدليل أنّه ذكر لي جملة خبرية، والمفروض أن المخاطب ملتزم بمبدأ التعاون أي أنّه لا يريد بي خداعاً ولا تضليلاً، فماذا يريد أن يقول؟ لا بد أنّه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنّني أستطيع أن أفهم المعنى غير الحرفي، فلجأ إلى هذا التعبير<sup>(16)</sup>، ((وهذه العمليات الاستدلالية من أجل الوصول إلى المعنى المطلوب من الأمور التي تركز عليها التداولية))<sup>(17)</sup>، وإنّ من أهم تعريفات الاستلزام الحواري هو:

أ- ((المعنى التابع للدلالة الأصلية للعبارة.

ب- ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلاً مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر))<sup>(18)</sup>.

وقد حدث خلط بين مصطلح الاستلزام والاقتضاء في الدراسات العربية إذ تُرجم مصطلح *implicature* ترجمات متعددة منها<sup>(19)</sup>: الاقتضاء، التضمين، الإضمار<sup>(20)</sup>، المعنى المرسل، المعاني الضمنية.

ومن الدارسين من يترجم مصطلح *implicature* بالاقتضاء والاستلزام، ثم يضع حدوداً فاصلة بينهما، وذلك أنّ الاقتضاء مفهوم منطقي، بينما الاستلزام مفهوم لساني تداولي<sup>(21)</sup>.

ولقد ماز القدماء بخصوص هذه الاستراتيجية التصريحية (المباشرة) والاستراتيجية التلميحية (غير المباشرة) بين دلالة الظاهر وما يخرج عن مقتضى الظاهر<sup>(22)</sup>، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بقوله: ((ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلاً بالخروج؛ على الحقيقة فقلت: "خرج زيد"... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية يصل بها إلى الغرض))<sup>(23)</sup>، فالأقتضاء يقابل الاستلزام الحواري، وهو الطلب<sup>(24)</sup>، ويفرق بينه وبين الطلب بأنّ ((الاقتضاء على وجهين: أحدهما اقتضاء الدين، وهو طلب أدائه، والآخر مطالبة المعنى لغيره... منها الاقتضاء لوجود المعنى كإقتضاء الشكر من الحكيم لوجود النعمة... وكإقتضاء القادر المقذور، والمقذور القادر... وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو: ضرب، يقتضي ذكر الضارب بعده بوضع واضح للغة له على هذه الجهة))<sup>(25)</sup>، فمثلاً عند قول القائل: اصعد السطح، فإنّه يستلزم نصب السلم، ولكن نصب السلم لا يتوقف عليه، أي إنّ هناك لفظاً محذوفاً في قول القائل اصعد السطح والمحذوف يدل عليه المذكور؛ لذا قيل إنّ الاقتضاء هو الإضمار وهو من باب الحذف والاختصار<sup>(26)</sup>، أي إنّ المحذوف يُعدّ ثابتاً بقدر ما يصح فيه الخطاب أو هو ما زيد على ظاهر الخطاب ولا يصح الخطاب بدونه وقد تكون هذه الزيادة عقلية مثل قولك اصعد السطح فإنّ الفعل يستلزم (يقتضي) وجود السلم، أمّا الاستلزام (الاقتضاء) فيحسب اللغة، مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾<sup>(27)</sup>، أي أسأل أهل القرية<sup>(28)</sup>؛ ((لأنّه لا بد من الأهل حتى يعقل السؤال فلا بد من إضماره ويجوز أن يُلقب هذا بالإضمار دون الاقتضاء))<sup>(29)</sup>، ففي الخطاب القرآني محذوف يتوقف عليه صدق الخطاب؛ لأنّ القرية جماد وهي إن سئلت لا تجيب وكذلك قافلة الحمير في قصة يوسف في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾<sup>(30)</sup>؛ لأنّ في الخطاب القرآني أمراً بالسؤال للقرية، ولا يصح الأمر بسؤال القرية؛ لأنّه لا يصح منها الجواب، والسؤال يقتضي الجواب فيكون أمراً بالسؤال ممن يصح منه وهو

أهلها وهي مصر، عما أخبرناك به يخبروك... والغير أي أصحابها وهم قوم من كنعان جيران يعقوب<sup>(31)</sup>، ويتضح من ذلك أنّ دلالة الاستلزام (الاقتضاء) لها علاقة بالبنية العميقة للخطاب ذلك أن البنية السطحية لها علاقة بالكيفية التي يتم فيها نطق الوحدة الكلامية ففي قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ﴾ تكونت البنية السطحية من وحدتين معجميتين الفعل (أسأل) والمفعول (القرية)، أمّا البنية العميقة لهذا الخطاب فهي المعنى المقدر الذي يتطلبه الكلام لتحقيق الاستقامة لدى المخاطب، والتقدير: (أسأل أهل القرية)، وقد يكون التقدير لازماً للحوار الخطابي لتحقيق صحة الكلام، أو بعبارة أخرى مطابقة الكلام للواقع، أو هي دلالة الكلام على المسكوت عنه، إذ يتوقف صدق الكلام على تقديره أو لا يستقيم معناه إلاّ به، أي أنّ صيغة الخطاب لا تدلّ عليه، وإنّما صحة الكلام أو استقامته عقلاً أو شرعاً تقتضيه وتتوقف عليه، فالإقتضاء معناه الاستدعاء والطلب، وبذلك فلا فرق بين دلالة الاقتضاء ودلالة الحذف لدى الجمهور من الأصوليين فكلاهما زيادة على الخطاب ولا يتحقق المعنى بدونهما<sup>(32)</sup>.

ومن هذا نخلص إلى القول إنّ دلالة الاستلزام (الاقتضاء) هي النظر إلى ما وراء الخطاب أو اللفظ لمعرفة ما يستلزمه من معنى غير المعنى الأول، وهناك بعض الأساليب أو الصيغ الطلبية فيها استلزام لبعض المعاني كدلالة الطلب على العموم، إذ تستلزم بعض الأساليب تقدير لفظ (كل) فيها، ودلالة الطلب على التعليق، فإنّ أساليب الطلب إذا دخلت على الجملة الشرطية تستلزم تقدير أداة شرط ليصح المعنى، ومن هذه الدلالات دلالة الضد وهي إنّ الأمر بفعل معين يستلزم النهي عن ضده والنهي عن شيء معين يستلزم الأمر بضده لا بحسب اللفظ<sup>(33)</sup>، وعليه يُقصد بدلالة الاستلزام ذلك المعنى المقدر الذي يتطلبه الكلام ليستقيم المعنى، وهو يتحدد بكونه استدلالاً مسجلاً في الملفوظ ومستقلاً عن السياق المستعمل فيه، وبهذا يستوجب التمييز بين مستويين للملفوظ<sup>(34)</sup>:

- مستوى أول يتعلق بمحمول الملفوظ.

- مستوى ثانٍ خلفي هو المستوى الذي يستند عليه الملفوظ وهو الاستلزام الحواري.

وتتكوّن دلالة الاستلزام الحواري من ثلاثة عناصر، هي<sup>(35)</sup>:

1. الخطاب الذي يتطلّب قصداً مضمراً ومقدّماً على القصد الظاهري لضرورة استقامة معناه وهو ما يسمّى

"بالمقتضي".

2. القصد اللازم الضّروري المقدر مقدّماً الذي يطلبه الخطاب لاستقامته ويسمّى "بالمقتضى".

3. استدعاء القصد الظاهري نفسه لذلك المقدر لحاجته إليه ويسمّى "بالاقتضاء".

إنّ الخطاب كما يحمل الخصائص التمييزية للمخاطب فهو ينبئ بطبيعة المخاطب الذي أنشئ من أجله الخطاب، بل إنّ الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده المخاطب لا المخاطب، وتلك هي سمة اللسانيات الخطابية الحديثة؛ ذلك أنّ من أهم مجالاتها الاهتمام بالمخاطب والمخاطب، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ، كما حصروا إفادة الخبر في استفادة المخاطب من ذلك الحكم<sup>(36)</sup>، فوضوح الخطاب متعلق بمدى فهم المخاطب له، ومتوقف على ما هو متداول في اللسان العربي، وفي هذا قيمة تداولية مهمة ترتبط بالمخاطب، وذلك بعدّه أهم عنصر في العملية الإبلاغية<sup>(37)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(38)</sup>، ففي قوله تعالى هنا في هذه الآية مقصود الحوار هو التعجيز<sup>(39)</sup>، و((يقضي أن يكون المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الأشياء، حتى يصحّ مطالبتهم بذكر أسمائها))<sup>(40)</sup>، لذا فقد استلزم الحوار هنا أن يأتي بصيغة الأمر؛ لأنّ ((أمر الخلافة والتصرف والتدبير وإقامة المعادلة بغير الوقوف على مراتب الاستعدادات ومقادير الحقوق مما لا يكاد يمكن، فكيف يروم الخلافة من لا يعرف ذلك، أو من لا يعرف الألفاظ أنفسها؟))<sup>(41)</sup>، ثم إنّ الغرض الأصلي من وضع المفردات لمسمياتها، أنّ يضم بعضها إلى بعض، لتحصل منها الفوائد المركبة، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها<sup>(42)</sup>، وبهذا يتضح لنا الفرق بين ظاهر الخطاب الذي هو الأمر، وما يتضمّنه ملفوظ الخطاب من معانٍ صرّفية ونحوية

ومعجمية متحصلة من تعالق المفردات وتضام الكلمات، وباطنه المتضمن لمفهوم الخطاب من معانٍ قازة لا يكشف عنها الخطاب الملفوظ والمقصود منه بيان عظمة آدم ﷻ، وبيان عجز الملائكة في تنفيذ أمر الله تعالى، وهذا التضمن التخاطبي يحدث نتيجة تجاوز المخاطب عن نية مبيته بالقواعد التخاطبية أو إحدائها على التعيين، أو بعبارة أخرى التضمن التخاطبي يحدث من تجاوز القواعد أو استغلالها؛ إذ المخاطب مضطر لتلمس هذا الأخير حتى يقف على المتعين من كلام المخاطب، وفي هذا النوع من التخاطب يتقاطع المجاز وصور البيان مع المعنى الحقيقي في الخطاب أو ما سماه (غرايس Grice) ( التضمن التخاطبي المجازي<sup>(43)</sup>).

إنَّ المخاطب يُعبر بالمفهوم بدلاً من أن يقتصر على التعبير عن قصده بالمنطوق ذلك أنَّ المخاطب يمكنه أن يعبر عن المفهوم المستلزم بعدة طرق، تاركاً للمخاطب مهمة توضيح الخطاب باللجوء إلى الاستدلالات المباشرة، كما رأينا في الحوار الذي دار بين ابني آدم ﷻ، والذي يظهر في قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(44)</sup>، فمن خلال الآية نفهم أنَّ ابني آدم ﷻ قربا قرباناً إلى الله، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، وقد ظهرت بوادر الغضب والحسد لدى الأخ الذي لم يتقبل قربانه، ففكر في القتل، وقد دار بين الأخوين حوار، وأكد الأخ الذي تقبل قربانه أنَّ الله يتقبل ممن اتقى ربه في فعله<sup>(45)</sup>، يفهم القارئ أنَّ الرجل الذي تقبل قربانه قال لأخيه: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ كتعريض يقصد به: "إنك لست من المتقين"، وقد قالها بأسلوب التعريض مراعاة لمشاعر أخيه ((هكذا في براءة ترد الأمر إلى وضعه وأصله، وفي إيمان يدرك أسباب القبول، وفي توجيه رفيق للمعتدي أن يتقى الله، وهداية له إلى الطريق الذي يؤدي إلى القبول، وتعريض لطيف به لا يصرح بما يحدسه أو يستثيره))<sup>(46)</sup>، وهذا هو قصد المخاطب (هابيل) في الآية، الذي استعمل في سياق غير مباشر، فتطابق معنى الخطاب مع قصده؛ ذلك أنَّ الخطاب هو اعتراف ضمني بعدم تقوى الأخ، وقد عمد إلى استثمار الاستلزام النموذجي، ليعبر في خطابه عن هذا المعنى، لجعل الألفاظ تقتضي ذلك عند تأويلها من طرف المخاطب الحقيقي (الأخ)، وكذا المخاطب المجرد في كل مكان، وقد استعملت الأداة "إنما" بغرض التلذيل عن القصد من خلالها، وتحديد مجال دائرة المخاطب تخصيصاً، لتأكيد تقبل قربان المتقين، ونفي تقبله من غير المتقين<sup>(47)</sup>، أي إنَّ مقصدية هابيل هي أنَّ الله يتقبل قربان المتقين وإنَّك لست من المتقين، ((وهذا هو المحتوى المقرر أو الإخبار))<sup>(48)</sup> فأبلغه ذلك الخطاب بكيفية غير صريحة استلزاماً قصد تحفظه من أن يحدس شعور أخيه ((وهذا هو المحتوى المقتضى أو الاقتضاء))<sup>(49)</sup>؛ وذلك باستعمال المخاطب (هابيل) آية لا يرتبط فيها اللفظ والقصد برابط لغوي، وإنَّما يرتبط ببيان القصد بإسهام عناصر سياق الخطاب الموظفة، فالمخاطب لا يدرك معناه إلا من خلال القرائن<sup>(50)</sup>، ومن هنا يمكن القول إنَّ عدم تقوى الرجل الآخر (قابيل) هو الذي سبب حالة عدم تقبل قربانه، إذ تمثل الاقتضاءات في مثل هذه الحالة معلومات محصلة سابقاً لا غنى عنها في نجاح التواصل، وهي الخيط الذي ينتظم مبدأ انسجام الخطاب، وبغيا به يتحول كلام المتخاطبين إلى حديث متهافت، فالواضح أنَّ مسألة الاستلزام الحوارية في هذه الحالة أوضحت كلام المتخاطبين، وقد ساقته إلى النهاية المحتومة وهي القتل، وتعدُّ الآية آية متضمنة لفعل الاقتضاء، استلزمت التعريض بعدم تقوى هذا الشخص<sup>(51)</sup>، وقد يكون الاستلزام عكسياً فقله: "تقبل" يستلزم وجود العكس<sup>(52)</sup> وهو "الرفض".

وفي قوله عز وجل على لسان إبليس: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لِنُؤْمِنُ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْفِيَاةِ لِأَخْتِنَكَ تُرِيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾<sup>(53)</sup> واضح أنَّ جمهور المفسرين يرون أنَّ في الآية محذوفاً، تقديره: رأيت هذا الذي كرمته عليَّ لم كرمته عليَّ؟ ((أي: أخبرني عن هذا الذي كرمته عليَّ بأن أمرتني بالسجود له لم كرمته علي، ولم يجبه الله تعالى عن هذا السؤال؛ استصغاراً لأمره، واحتقاراً لشأنه، فاختصر الكلام بحذف ذلك))<sup>(54)</sup> ويبدو أنَّه ليس هناك اختلاف بين أعلمني، وأخبرني في هذا السياق التخاطبي فهما متقاربان في المعنى، ويظهر أنَّ كون الاستفهام للتعجب على هذا الرأي لا ينافي كون ذلك بمعنى أخبرني، والطريف في الموضوع هو إطلاق الرؤية، وإرادة الإخبار؛ إذ الرؤية سبب للإخبار كما هو معلوم، وكذلك

جعل الاستفهام بمعنى الأمر، ولعلَّ الجامع بين الاستفهام والأمر في أسلوب "أرأيت" كونهما طلباً<sup>(55)</sup>، ولنا أن نتساءل عن استعمال "أرأيت" في الإخبار الحقيقية هو أم مجاز؟ وما مسوغه؟ إنَّ استعمال "أرأيت" في الإخبار مجاز أي أخبروني عن حالتكم العجيبة<sup>(56)</sup>، ويجوز ذلك بقوله: ووجه المجاز أنّه لمّا كان العلم بالشيء سبباً للإخبار عنه، أو الإبصار به طريقاً إلى الإحاطة به علماً، وإلى صحة الإخبار عنه، أستعملت الصيغة التي لطلب العلم، أو لطلب الإبصار في طلب الخبر، لاشتراكهما في الطلب، ففيه مجازان: استعمال رأى التي بمعنى (علم)، أو (أبصر) في الإخبار، واستعمال الهمزة التي هي لطلب الرؤية في طلب الإخبار<sup>(57)</sup>، فهمزة الاستفهام جاءت محمولة بدلالة التعجب<sup>(58)</sup>، ومناسباً للوجدان الناثر والانفعال المحتدم<sup>(59)</sup>، ويمكن أن نعد الكاف حرف خطاب، لا موضع له من الإعراب، وتكون الرؤية بصرية، فلا تستلزم أن تطلب إلا مفعولاً واحداً، وهو (هذا الذي كرمته عليّ)، أو نعد الكاف مفعولاً أول، إذ يجوز في أفعال القلوب أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لواحد: نحو: علمتني مجتهداً، وذلك أنّ الله تعالى لما أمر الملائكة بالسجود لآدم، سجدوا إلا إبليس، استكر قائلاً: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتُ طِينًا﴾<sup>(60)</sup> فعاد إلى التقرير المشوب بالإنكار والتعجب من تفضيل هذا المخلوق عليه، بالسخرية والتهمك المستلزمان للحوار هنا، فأعلن عداوته مؤكداً بالقسم - بأنّه لا يدخر جهداً في استئصال ذرية هذا المخلوق المفضل عليه<sup>(61)</sup> بقوله: ﴿لَأُخْتَكِّنَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فالخطاب هنا يستلزم ذلك الحوار وتقدير معنى لتصحيحه يقتضيه، أي يستلزمه ويطلبه، وليس معنى هذا أنّ هناك خطأ في الخطاب يلزم تصحيحه؛ بل إنّ الخطاب صحيح من حيث إنّه كلام لغة، ولكن مقتضى ذلك الخطاب أو معناه، أو مدلوله، أو حكمه لا يصح ثبوته إلا بوجود شيء آخر يسبقه في الوجود فيكون تقدمه عليه شرط صحته<sup>(62)</sup>، ويظهر الخطاب التضميني في المجاز المرسل وذلك باستعمال الرؤية بمعنى الإخبار في قوله: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾؛ لأنّها سببه، فالعلاقة فيها السببية<sup>(63)</sup> المستلزمة للحوار هنا.

وفي قصة إبراهيم ﷺ فقد بدأ الدعوة بأبيه فجاء ردّ الأب فظاً غليظاً قاسياً كما وُصف في القرآن الكريم: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَتِكَ وَاهْجُرْتَنِي مَلِيًّا﴾<sup>(64)</sup> فالحوار الذي استلزمه الخطاب هنا هو الحوار السلطوي (وهو الحوار الذي يستخدم فيه المحاور سلطته في تهديد الطرف الآخر)<sup>(65)</sup>؛ لأنّ وصف الخطاب مشتمل ((على إنكار، وتهديد، وأمر))<sup>(66)</sup>، فأما الإنكار فهو توبيخي، فيه لون من التعجب<sup>(67)</sup>، وقد توخى في الإنكار الشدة والقوة؛ وذلك بتقديم الخبر (راغب) على المبتدأ (أنت)؛ للاهتمام بالخبر والعناية به، وعدم الالتفات إلى المبتدأ، ثم أظهر (أنت) بدلاً من إضماره لما في إظهاره من الاستهانة به، وناداه باسمه مجرداً فقال: يا إبراهيم، ولم يقل له: يا بنيّ في مقابل: يا أبت<sup>(68)</sup>، وآخر ذكره؛ لعدم العناية به، وكل هذا مما استلزمه الحوار هنا.

وبعد إثبات إبراهيم ﷺ للحق أتبعه بالتهديد بهدم الباطل ومحو آثاره؛ استلزاماً منه لتغيير المنكر أي إنّه سينقل من الحوار القولي إلى الفعلي وكله ثقة بالله ومحاماة عن دينه، فقال: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ القوي العظيم، وجاء بالناء الفوقية: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ﴾<sup>(69)</sup>، لأمكرن وأجتهدن في كسر أصنامكم، وقد قال هذه المقالة سراً من قومه، ولم يسمع بها إلا رجل واحد منهم فأفشاه عليه، وقال: إنّا سمعنا فتى يذكرهم، يُقال له إبراهيم، وفي دلالة إلزام التعبير بالكيد إيدان بصعوبة الوصول إلى كسرهما، وتوقفه على استعمال الحيل لاسيما في زمن نمrod، على عتوه واستكباره وقوة سلطانه وتهالكه على نصرته دينه، ويبدو ذلك جلياً في قصة كسر الأصنام كما ورد في القرآن العظيم: ﴿قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمَ ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿ أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(70)</sup>، ومعنى (يشهدون) لعلمهم يشهدون عليه بأنه الذي توعد الأصنام بالكيد، وقد وقع هنا حذف جملة تقتضيها دلالة الاقتضاء، والتقدير: فأتوا به فقالوا: أنت فعلت هذا بالهيتا<sup>(71)</sup>، فالشك في الفاعل هنا؛ لأنّ هيئة الاستعمال تكون من منطلق ظروف العملية

التخاطبية، وحالة المخاطب التي تستدعي النظر في كيفية الأداء، وتعلقه بالمعنى المستلزم في السياق<sup>(72)</sup>، فالمخاطب لا يدرك معنى الآليات اللغوية المستعملة في الخطاب ((إلا من خلال القرائن وأصرب الاستدلال العقلي، كأن يرد المخاطب على السائل رداً لا يصلح حرفياً أن يكون جواباً عما سُئِلَ، فيكون بواسطة القرائن قد أجاب عما سُئِلَ عنه في مقام التعريض، وهو المصطلح عليه بالاستلزام الحواري، ويشمل الكناية والتلميح والسائل بغير ما يطلب))<sup>(73)</sup>، وقوله: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ دليل على التهكم والاستهزاء والسخرية بعقولهم؛ لأنَّ المخاطب إبراهيم ﴿أراد بل فعله الكبير إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ فسلوهم، فجعل النطق شرطاً للفعل، أي: إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ فقد فعله، وهو لا يعقل ولا ينطق))<sup>(74)</sup>، وهذا ما يسمى بـ(تجاهل العارف): وهو سؤال المخاطب عما يعلمه حقيقة تجاهلاً منه؛ ليُخرج الخطاب مخرج المدح، أو الذم، أو ليدل على شدة الوله في الحب، أو لقصد التعجب، أو التوبيخ، أو التقرير، وهو على قسمين: موجب، ومنفي، والآية التي نحن بصدها من التجاهل الموجب، الجاري مجرى التقرير<sup>(75)</sup>، وذكر العلماء آراءً في تفسير الآية، منها: أن تقدير الجملة: بل فعله من فعله، وقوله (كبيرهم هذا) جملة جديدة، ومنها: أن الكفار لم ينكروا أن تكون أصنامهم تفعل ذلك، فكان معنى قول إبراهيم ص: بل فعله كبيرهم فيما يلزمكم من اعتقاد عبادتها<sup>(76)</sup>، ولعل في قوله: (كبيرهم هذا) من توضيح المقصد بأنَّ الأزمهم بتميز كبيرهم بهذا الذي تقطع كلُّ شكٍ لأيِّ مقصد آخر، وقوله: (فأسألوهم) إمَّا أن تكون الفاء رابطة، والجملة الفعلية استثنائية، ويكون جواب شرط (إِنْ كَانُوا) محذوفاً تدل عليه الجملة الاستثنائية، أو يكون جواب شرط لقوله: (إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) وجملة الشرط وجوابه<sup>(77)</sup> من باب إلزامهم بالحجة وتبكيتهم<sup>(78)</sup>، وهو من الاستلزام الحواري هنا؛ لأنَّ السياق يقتضي ذلك؛ لبيان وفهم الحمولة الدلالية المنصوية وراء الخطاب وفهمها.

إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴿قد سلك مسلكاً تعريضياً لقصد إلزامهم بالحجة على أطف وجه وأحسنه بحملهم على التأمل في شأن آلهتهم مع ما فيه من التوقي من الكذب؛ لأنه قال: فاسألوهم إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ، وذلك على سبيل الاستهزاء، وهذا من رموز الكلام، بعبارة أخرى: إِنَّ قصد إبراهيم ﴿لم يرد به نسبة الفعل الصادر عنهم إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته على أسلوب تعريضى<sup>(79)</sup> يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجّة وتبكيتهم)) (ففيه تعريض بخطأ القوم وتعاميهم عن الحق وتسفيه أحلامهم حيث عبدوا هذه الأصنام التي لا تتفع ولا تضر، ولا تعيرهم جواباً إذا سُئِلَتْ))<sup>(80)</sup>، إِنَّ تكسير الأصنام مع استبقاء الصنم الأكبر فيه دلالة فكرية من حيث سلوك إبراهيم ص، هذه الدلالة هي: أن تحطيم الأصنام من الممكن أن يقترن في أذهان هؤلاء الحمقى، بأنها قد أصبحت في حكم العدم، وإلى أن بقاء واحد منها حياً من الممكن أن يسعفهم بالإجابة عن أسئلتهم، بل إِنَّ إبقاء الصنم الكبير سيحسم الأمور تماماً عندما يعي القوم - ولو للحظة - أن الصنم الكبير لا يملك قابلية على النطق أبداً وفي هذا كفاية لتحسيس القوم بواقع الغفلة التي يحيونها، وقد يكون في عدم كسر الصنم الأكبر إحياء للكفار بأنَّ التعدد للآلهة غير صحيح، بل لابد من خلاف قائم بينها، وبالتالي: فإنَّ الباقي الوحيد من الأصنام، يوحي بالواحد الغالب القاهر فوق الجميع، فلا شريك له ولا منازع والله أعلم، وهكذا يتراءى لنا هذه الاستلزمات الحوارية للوصول إلى النتيجة الحتمية التي تتضوي تحتها.

ومن أمثلة هذا الاستلزام الحواري قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(81)</sup>، يتراءى لنا في قول إبراهيم ﴿في حوار مع خالقه تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ما أفترض في الحوار في أنه غير مؤمن لقوله تعالى: ﴿أُولَمْ تُؤْمِنُ﴾، وجوابه لله سبحانه بأنه قد آمن بقوله: ﴿قَالَ بَلَى﴾ وهذا تقرير للواقع أنه مؤمن حقيقة، ولكن هذا لا يتعارض مع تجرده الافتراضي من الدين، بدليل قوله: ﴿وَلَئِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ ليزيد سكناً وطمأنينة وليسكن قلبه، ويزداد بصيرةً وبقيناً<sup>(82)</sup>، فالإقتضاء التخاطبي هو الذي استدعى توظيف هذا الجواب في هذا المقام وفق قواعد يستلزمه الحوار هنا وهذا ما يُسمى بـ((الاستدلالات التداولية))<sup>(83)</sup>، التي تنصُّ على أن



المخاطب هو الذي يتواصل عن طريق الاقتضاءات، وأنَّ المخاطب هو الذي يشخص تلك المعاني الموصلة عن طريق افتراضات متعددة<sup>(84)</sup>.

ويتبنا لقصة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وحوارهما مع خالقهما يحضرنا هذا التواصل العملي والدعاء الجماعي الخاشع المطول، لإبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام، وهما يرفعان قواعد البيت<sup>(85)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَأَذِ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(86)</sup>، جاء سياق الآية بمقصدية التقدير مراعاة للاستلزام الحواري في الخطاب حيث لا يأتي السياق بقولهما: يقولان ربنا تقبل منا... وإنما يجيء مباشرة: (ربنا تقبل منا...)، فبنية (يقولان) مقدرة في السياق ((أي: يقولان ربنا، ويكثر حذف الحال إذا كان قولاً أغنى عنه المقول))<sup>(87)</sup>، وكذلك التقدير في (تقبل منا) أي: ((تقبل منا دعاءنا))<sup>(88)</sup>، وفي هذا التقدير قوة كبيرة للمعنى بتأثير المفاجأة الذي يستلزمه الحوار والذي يُعمل الخيال لمواجهتها؛ فالخيال يتتبعهما أولاً وهما يرفعان القواعد من البيت<sup>(89)</sup> ودعاءهما القبول العمل.

وقد يُؤخذ بدلالة الإيماء للاستلزام الحواري بحيث يُعد نوعاً من أنواع الاقتضاء<sup>(90)</sup>، كما في الوعد بفتوحات شاملة، لمناطق شاسعة لقوله تعالى: ﴿وَأَذِ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾<sup>(91)</sup>؛ لأنَّ الإتيان من كلِّ فجٍّ عميق، يدلُّ على الإتيان إلى الحجِّ من بعيد، والإتيان إلى الحجِّ يدلُّ على الإسلام، وبالتالي يدلُّ على مجيء المسلمين من بعيد، وهو محلُّ الاستدلال والله تعالى أعلم<sup>(92)</sup>، وفي هذا الاستدلال المستلزم للحوار نوع من الإيماء الذي هو أبلغ في الدلالة بما يسمح لنا باستنكار البعد السيميائي (نظرية العلامات)، ولكن هذا المذهب مضبوط بالقرائن التي تؤكد وجهة التناول من حيث صدقيتها؛ لأنَّ الأعراف في اجتماع توأصلي معين قد تحدث إرتقاءات في خصائص التواصل، ذلك أنَّ عادة المخاطب في الخطاب، وإطراد كلامه، وإلف المخاطب لسماعه منه تقتضي عدم إرادة غير الظاهر، ثم أردفت بإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين، ثم يزعم دعاة التأويل أنَّ الظاهر غير مراد، متأولين ظاهر الخطاب على معنى ليس هو مدلوله، ولا يشهد له السياق<sup>(93)</sup>.

والاستلزام الحواري يمتاز بكونه يتغير بتغير ظروف توظيف العبارة، فهو ملازم لها في جميع الحالات، ففي قول المولى تعالى على لسان امرأة عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(94)</sup>، فيه استلزام بمقتضى قواعد اللغة تحقق من خلال الإضافة فقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ﴾، تركيب إضافي<sup>(95)</sup> له دلالة خاصة تختلف عن دلالة التصريح باسمها، وفيها وجوه من المعاني: وهي إنَّ الإضافة تعني الزوجية أي زوج عمران، وهي دلالة المطابقة، ودلالة الالتزام بمقتضى وجود الزوج ولزومه في الزواج، والإضافة هنا إضافة تكريم، وقيل إنَّ الله سبحانه وتعالى لم يصرح باسمها ولا باسم غيرها من النساء عدا مريم عليها السلام؛ لأنه لا فائدة من ذكر أسمائهن على وجه التعيين إلا للتعريف، والأرجح أنَّ "امرأة عمران" ذُكرت على عُرْف التسمية في المجتمع وهذا من الاستلزام العرفي-، فالشائع بين الناس أن يقولوا: "امرأة فلان" في الأزواج، وأن يقولوا: "بنت فلان" في البنات وهكذا، وهذا ليس حرفياً؛ لتعدد الإضافة، فقد تأتي للملكية مثل بيت فلان، وقد تأتي للتخصيص مثل: بيت الله، بمعنى مخصص لعبادة الله، والذي أقامها إنسان، وسياق الخطاب يدل على الإضافة للزوجية، وأنها امرأة حرة، فلا يحتمل أنها أمة (ملك يمين، أو سُرية)، والغريبيون يجعلون التركيب النحوي ضمن بنية الاقتضاء، وهو أساس المعنى الحقيقي والمجازي، ولا تصح الاستفادة إلا به<sup>(96)</sup>.

وقد يستغنى عن المحذوف بالمتقدم، فيكون دليلاً عليه ومنه قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، أي: مولوداً محرراً، وقد دل الوصف على أنَّها تريد مولوداً ذكراً، فالتذكير قرينة عليه، وعليه قد تعني الصفة عن الموصوف<sup>(97)</sup>، وقد يكون القول غير المذكور في اللفظ، ودلَّ عليه غيره، ويسمى بالمضمر والمسكوت عنه في الخطاب، والمقدَّر، وتأويله يأتي من جملة المعلومات الخطابية غير الظاهرة على السطح في ضوء سياق الخطاب، كاللفظ الذي دل عليه مقتضى النحو الذي يقيد الطرف بمتعلق، فقد أضمر "اذكر"<sup>(98)</sup> في ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ﴾ لتعلقها بذكر آل عمران

قبلها<sup>(99)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾<sup>100</sup>، والمعنى الاقتضائي حقيقي في العربية، والمجاز فرع عليه<sup>(101)</sup>، فقولها: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، له معنى حقيقي مستفاد من مجموع التركيب، وهو يعني: وهبت لخدمة بيتك من سأله خالصاً<sup>(102)</sup>، وهذا المعنى ليس حرفياً، ولا يجافي سياق التركيب، فالبرجماتية اللسانية جعلت المعنى الاقتضائي عماد المعنى، وعدت المعنى الحقيقي حرفياً أو شكلياً<sup>(103)</sup>، وبنية ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾، في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، متعلق بفعل محذوف تقديره "استقر"<sup>(104)</sup> استلزمه الحوار، وهنا يكتمل الخطاب وهذا يستلزم أن زوجها كان على قيد الحياة بدليل الإضافة في: ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، ويستلزم أنها تيقنت من حدوث الحمل وقولها: "نذرت" يقع إنجازها في المستقبل<sup>(105)</sup>، وقد استلزم الحوار في قولها: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أن يكون مفعول "تقبل" محذوفاً اختصاراً لأن ما قبله يدل عليه<sup>(106)</sup>.

وبعض الأحداث تستلزم حدثاً مستقبلاً مضمراً في القول أو معلناً<sup>(107)</sup>، وهذا يفهم مما يُستقبل من وضع امرأة عمران بإنجابها أنثى، لقولها: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(108)</sup>، أي سأوفي بنذري وإن كان المولود أنثى، فتقبل النذر لقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>(109)</sup>، وقد يستلزم الحوار حدثاً مستقبلاً كما جاء في قصة: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(110)</sup>، فقد تعوذت أم مريم عليهما السلام ابنتها وذريتها بالله من الشيطان الرجيم، وهذا يستلزم وجود خطر في المستقبل يحيط بها من الجهة التي تعوذت منها<sup>(111)</sup>، وبهذا تحققت مقصدية الأم في حفظ ابنتها من الخطر المحدق بها، فافتضاء المقصدية بمثابة "قوة الدفع" للخطاب اللغوي بشكل عام شريطة أن تحتوي على قرائن تعاقدية التزامية لغوية بين طرفي الخطاب<sup>(112)</sup>.

إنّ الفهم الصحيح لمقاصد الخطاب القرآني لا يُقاس بفهم المعنى الظاهر للآيات، وإنما بالإدراك الصحيح لمقاصد المخاطب منه، فالغاية الأساسية التي يسعى القرآن الكريم إلى تحقيقها تتمثل في تبليغ مقاصده للمخاطب، وجعله يفهمها رغم ورودها على المعنى المضاد، ففي قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤفَكُونَ﴾<sup>(113)</sup>، لم يكن المقصود بـ ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ المعنى الظاهر وهو أكل الطعام، وإنما هناك اقتضاء لمعنى كنائي استلزمه الحوار هنا، فأراد الله سبحانه وتعالى وصف عيسى ﷺ بصفات بشرية لمن أدعوا غير ذلك، وهذا هو المقصود من عملية أكل الطعام وهو إخراج فضلات الطعام أي ما وراء المعنى<sup>(114)</sup>، وفي ذلك يتراءى استلزام التعبير عن ذلك المستقبح بأسلوب الكناية<sup>(115)</sup>، إن مفهوم الاستلزام يقدم الحل الأنسب، إذ يقرر أن ألفاظ اللغة الطبيعية إنما تنزع إلى المعاني الموحدة الثابتة، لكن من طبيعة هذا الكنه الدلالي أن تتعلق به غالباً لواحق متغيرة يقتضيهما السياق على وفق قواعد معينة<sup>(116)</sup>، فهو قادر على تفسير كثير من الأمور التي تبدو في غاية التباعد والاختلاف والتفاوت، فالاستلزام الحوارية يقدم تفسيراً صريحاً لمقدرة المخاطب على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر مما يعبر عنه المعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة<sup>(117)</sup>، ففي أغلب الحوارات يقتضي المعنى التخاطبي أكثر مما ينجزه المخاطب من المعنى الحرفي للملفوظ، حيث يستند فيه المخاطب إلى المهارة اللغوية في التعبير عن القصد من خلال الآليات التي يوظفها في خطابه مستعيناً بالاستلزام الحوارية، الذي يُعدُّ ظاهرة لسانية تعكس الترابط الممكن بين المستوى البناء اللغوي التركيبي ومستوى خضوعه لتأويلات دلالية محتملة سواء أكانت بالإثبات أو النفي<sup>(118)</sup>.

وهكذا يتبين لنا أنّ الآليات التخاطبية تتكأ على مبدأ الاستلزام في الحوار لتكامل الخطاب وتضامه حيث يُعدُّ عنصراً مهماً للإلمام بحديثيات الخطاب المتداخلة؛ لأنّه لا يُقيم حدوداً فاصلة بين المكوّنات الدلالية والتداولية، وإنّما تتضافر كلها لفكّ شفرة الخطاب اللغوية، ففي ضوء الطبيعة الإنجازية للخطاب يحدّد المكوّن الدلالي الإرجاعات المحتملة للعلامة اللغوية، بينما يقوم المكوّن التداولي بإبراز ما يستلزمه مقصد المخاطب.

## الهوامش:

- 1- يُنظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب: 84.
- 2- يُنظر: ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي: 105.
- 3- يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: 33.
- 4- يُنظر: ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي: 105.
- 5- يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33، والاستلزام الحوارية في سورة البقرة: 38.
- 6- يُنظر: إستراتيجيات الخطاب: 394.
- 7- يُنظر: المتلقي في الخطاب القرآني: 167، والبعد التداولي في البلاغة العربية من خلال "مفتاح العلوم" لـ"السكاكي": 212.
- 8- يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33.
- 9- المقاربة التداولية (آل حماد): 7-8.
- 10- يُنظر: م ن: 8.
- 11- يُنظر: التداولية اليوم: 61.
- 12- تداوليات الخطاب السياسي: 79.
- 13- يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 39.
- 14- يُنظر: م ن: 40.
- 15- يُنظر: م ن: 40، وتحليل الخطاب مفاهيم نظرية ونصوص تطبيقية: 233.
- 16- يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 41 وما بعدها.
- 17- المقاربة التداولية (آل حماد): 8-9.
- 18- الاستلزام الحوارية في التداول اللساني: 18 (الهوامش).
- 19- يُنظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية: 109.
- 20- يقابل الإضمار في العربية الإقتضاء implicative وهو المفهوم الأهم في علم التداول pragmatics باستتاده إلى مبادئ عامة تقع خارج تنظيم اللغة وترمي إلى الاتصال القائم على مبدأ التعاون مع ملاحظة أنّ قواعد التخاطب تقوم على هديه (( فالممارسة اللغوية بحسب غرابيس نشاط عقلائي يهدف إلى التعاون ما بين المتخاطبين)). الإقتضاء في التداول اللساني: 146، ويُنظر: اللغة والمعنى والسياق: 228-239.
- 21- يُنظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية: 109، والاستلزام الحوارية في التداول اللساني: 17.
- 22- يُنظر: مفتاح العلوم: 171.
- 23- دلائل الإعجاز: 262.
- 24- يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس: 297/1، ومشكلة العامل النحوي ونظرية الإقتضاء: 121.
- 25- الفروق اللغوية: 298.
- 26- يُنظر: ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه: 575/1.
- 27- يوسف: 82/12.
- 28- يُنظر: حدائق الروح والريحان: 65/14.
- 29- المستقصى: 188/2.

- 30 - يوسف: 82/12.
- 31- يُنظر: نظم الدرر: 88/9.
- 32- يُنظر: الدلالة التركيبية لدى الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة: 75.
- 33- يُنظر: دراسة أساليب الطلب بين النحويين والأصوليين -دراسة دلالية-: 209.
- 34- يُنظر: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني: 68.
- 35- يُنظر: دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظرية التضمن التخطي عند جرابيس: 21.
- 36- يُنظر: مفتاح العلوم: 166.
- 37- يُنظر: نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية: 727.
- 38- البقرة: 31/2.
- 39- يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 87/1.
- 40- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 73.
- 41- روح المعاني: 225/1.
- 42- يُنظر: دلائل الإعجاز: 539-541.
- 43- يُنظر: دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظرية التضمن التخطي عند جرابيس: 9.
- 44- المائدة: 27/5.
- 45- يُنظر: تفسير القرآن العظيم: 604-605، والتواصل في القرآن الكريم: 194، والحوار في القرآن الكريم: 95.
- 46- في ظلال القرآن: 876/2.
- 47- يُنظر: المتلقي في الخطاب القرآني: 192.
- 48- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 47.
- 49- م ن: و نص ن.
- 50- يُنظر: المتلقي في الخطاب القرآني: 188.
- 51- يُنظر: م ن: 193.
- 52- يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 228.
- 53- الإسراء: 62/17.
- 54- إعراب القرآن الكريم وبيانه: 383/15، ويُنظر: روح المعاني: 109/15، وسورة الإسراء دراسة نحوية دلالية: 64.
- 55- يُنظر: رأيت وفروعه دراسة لغوية: 16.
- 56- يُنظر: الفتوحات الألهية: 27/2.
- 57- يُنظر: م ن: ص ن.
- 58- يُنظر: البحر المحيط: 54/6.
- 59- يُنظر: الزمن في القرآن: 307.
- 60- الإسراء: 61/17.
- 61- يُنظر: أساليب الاستفهام في البحث البلاغي: 210.
- 62- يُنظر: دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى "دراسة وتطبيق": 360/1.
- 63- يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 385/15.
- 64- مريم: 46/19.
- 65- أسلوب الحوار في القرآن الكريم -خصائصه الإعجازية وأسراره النفسية-: 4.
- 66- خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم: 38.
- 67- يُنظر: م ن: ص ن.

- 68- يُنظر: الكشاف: 108/3.
- 69- الأنبياء: 57/21.
- 70- الأنبياء: 61-67.
- 71- يُنظر: التحرير والتنوير: 100/17.
- 72- يُنظر: قضايا تداولية في كتاب دلائل الإعجاز: 128.
- 73- دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم- مقارنة تداولية-: 21.
- 74- تأويل مشكل القرآن: 1/268.
- 75- يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: 5/52-53.
- 76- يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: 11/300، وروح المعاني: 64/17.
- 77- يُنظر: تداوليات الخطاب السياسي: 81.
- 78- يُنظر: إرشاد العقل السليم: 3/712-713، وروح المعاني: 65/17.
- 79- يُنظر: بلاغة التراكيب: 142.
- 80- علم البيان (بسيوني): 261، ويُنظر: أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم: 152.
- 81- البقرة: 2/260.
- 82- يُنظر: الكشاف: 1/275، والبحر المحيط: 2/309.
- 83- الاقتضاء في التداول اللساني: 164.
- 84- يُنظر: الاقتضاء التداولي وأبعاده الخطابية في تراكيب القرآن الكريم: 68.
- 85- يُنظر: التواصل في القرآن الكريم: 195، وقصة النبي إسماعيل بين الثابت القرآني والمتحول الشعبي: 14-15.
- 86- البقرة: 2/127.
- 87- إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/173، ويُنظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 1/162.
- 88- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 1/162.
- 89- يُنظر: دراسات قرآنية: 293، ويُنظر: توبة (آدم وإبراهيم وإسماعيل وموسى) عليهم السلام في القرآن الكريم عند المفسرين والمتكلمين: 123، هامش تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 204-205.
- 90- يُنظر: آليات تحليل الخطاب في تفسير أضواء البيان: 166.
- 91- الحج: 22/27.
- 92- يُنظر: أضواء البيان: 23/160.
- 93- يُنظر: آليات تحليل الخطاب في تفسير أضواء البيان: 166.
- 94- آل عمران: 3/35.
- 95- يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 3/428، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 2/42.
- 96- يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 201 و210.
- 97- يُنظر: م: ن: 211.
- 98- يُنظر: فتح القدير: 3/214، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 3/428، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 2/42، وتفسير الشعراوي: 3/1432.
- 99- يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 205.
- 100- آل عمران: 3/33.
- 101- يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 209.
- 102- يُنظر: تفسير القرآن العظيم: 362.
- 103- يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 209-210.

- 104 - يُنظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 42/2.
- 105 - يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 226-227.
- 106 - يُنظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 42/2.
- 107 - يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 229.
- 108 - آل عمران: 36/3.
- 109 - آل عمران: 37/3.
- 110 - آل عمران: 36/3.
- 111 - يُنظر: تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة: 229.
- 112 - يُنظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 106.
- 113 - المائدة: 75/5.
- 114 - يُنظر: جامع البيان: 582/8-583، مفاتيح الغيب: 409/12، وفي ظلال القرآن: 945/2.
- 115 - يُنظر: الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم: 113، أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم: 150.
- 116 - يُنظر: الاقتضاء في التداول اللساني: 143.
- 117 - يُنظر: م ن: 141.
- 118 - يُنظر: قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز: 124.

#### المصادر والمراجع

##### \*القرآن الكريم

1. أرييت وفروعه دراسة لغوية، عبدالله بن حمد الدليل، بحث جامعي، مجلة أم القرى، ع23، 1237هـ.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي الحنفي (ت 982هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، ط4، مكتبة الرياض الحديثة-الرياض، 1391هـ-1971م.
3. أساليب الاستفهام في البحث البلاغي وأسرارها في القرآن الكريم، محمد إبراهيم محمد شريف (البخمي)، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية-قسم الأدبيات-الدراسات العليا-الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد-باكستان، 2006-2007م.
4. إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط1، دار الكتاب المتحدة، بيروت-لبنان، آذار 2004م.
5. الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، العياشي أدراوي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011م.
6. الاستلزام الحواري في سورة البقرة في القرآن الكريم (دراسة وصفية تحليلية تداولية)، حجر نورما وحيدة، قسم اللغة العربية وآدابها-كلية العلوم الإنسانية والثقافية-جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، 2010م.
7. أسلوب الحوار في القرآن الكريم (خصائصه الإعجازية وأسراره النفسية)، عبد الله الجبوسي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد (2)، 1427هـ-2006م.
8. الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم-دراسة إحصائية-، أحمد مختار عمر، عالم الكتب.
9. أصول البيان العربي في ضوء القرآن الكريم، محمد حسين علي الصغير، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت-لبنان، 1999م.
10. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار عالم الفوائد، بيروت-لبنان، 1995م.
11. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، ط7، دار ابن كثير واليمامة-دمشق-بيروت، 1999م.
12. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1993م.
13. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ط2، دار المعرفة الجامعية-مصر، 2002م.

14. الاقتضاء التداولي وأبعاده الخطابية في تركيب القرآن الكريم، عماد عبد يحيى الحيايلى، أشواق محمد إسماعيل النجار، مجلة جامعة تكريت، مج15، ع1، كانون الثاني 2008م.
15. الاقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، مجلة عالم الفكر، مج20، ع3، الكويت، 1989م.
16. آليات تحليل الخطاب في تفسير أضواء البيان للشنقيطي تحديد المفاهيم النظرية، سعد بولنوار، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات - جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011-20012م.
17. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت754هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمود معوض، وشارك في تح: زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413هـ - 1993م.
18. البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال "مفتاح العلوم" لـ"السكاكي"، أم الخير سلفاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات - جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2009م.
19. البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل، قدور عمران، ط1، عالم الكتب الحديث إريد- الأردن، 2012م.
20. بلاغة التراكم دراسة في علم المعاني، توفيق الفيل، مكتبة الآداب، القاهرة، 1991م.
21. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.
22. تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت 276 هـ)، شرحه ونشره: أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973م.
23. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية، دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس، 1997م.
24. تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة دراسة تطبيقية لأساليب التأثير والإقناع الحجاجي في الخطاب النسوي في القرآن الكريم، محمود عكاشة، ط1، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2013م.
25. تحليل الخطاب مفاهيم نظرية ونصوص تطبيقية، جان نعوم طنوس، ط1، دار المنهل اللبناني- بيروت، 2014م.
26. تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، ط1، عالم الكتب الحديث، إريد-الأردن، 2012م.
27. التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن رويول، جاك موشلار، ترجمة سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003م.
28. التداولية عند علماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، مسعود الصخراوي، ط1، دار الطليعة- بيروت، 2005م.
29. تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (ت1418هـ)، أخبار اليوم قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، 1991م.
30. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل الدمشقي القرشي (ت774هـ)، ط1، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، 2000م.
31. التواصل في القرآن الكريم، إبراهيم محمد يوسف (إبراهيم حسن أبو حسينة)، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013م.
32. توبة (آدم وإبراهيم وإسماعيل وموسى) عليهم السلام في القرآن الكريم عند المفسرين والمتكلمين
33. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، والدكتور عبد السند حسن يمامة، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422هـ - 2001م.
34. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384هـ - 1964م.
35. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ط1، دار طوق النجاة، بيروت-لبنان، 2001م.

36. الحوار في القرآن الكريم، معن محمود عثمان ضمرة، رسالة ماجستير في أصول الدين بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.
37. خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم، الشحات محمد عبد الرحمن أبو ستيت، ط1، مطبعة الأمانة، مصر، 1412هـ-1991م.
38. دراسات قرآنية، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة.
39. دراسة أساليب الطلب بين النحويين وأصوليين - دراسة دلالية، انجبريس طعمه المالكي، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية - جامعة البصرة، 2003م.
40. دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم - مقارنة تداولية - أبو فورومة حكيمة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري - تيزي وزو - دار الأمل، ع3، ماي 2008م.
41. دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظرية التضمن التخطي عند جرابيس، وليد حسين، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، السنة الأولى، ع2، 2010م.
42. دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى "دراسة وتطبيق"، أحمد محمد حمود، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1990م.
43. الدلالة التركيبية لدى الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة، محمد علي فالح مقابلة، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، 2006م.
44. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي - القاهرة، 2004م.
45. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الأوسى البغدادي (ت1270هـ)، إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1353هـ.
46. الزمن في القرآن الكريم، دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، بكرى عبد الكريم، ط2، دار الفجر للنشر والطباعة، القاهرة، 1999م.
47. سورة الإسراء دراسة نحوية دلالية، مجدي معروز أحمد حسين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين، 2004م.
48. ظاهرة الاستلزام التخطي في التراث اللساني العربي، كادة ليلي، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع1، ربيع الأول 1430هـ - 2009م.
49. علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، بسبوني عبد الفتاح فيود، ط2، مؤسسة المختار - القاهرة، 1998م.
50. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، ط4، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 2007م.
51. الفتوحات الإلهية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمال (ت1204هـ)، المطبعة العامرة الشرقية بمصر والمكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1302هـ.
52. الفروق اللغوية، أبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1997م.
53. في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (ت1385هـ)، ط7، دار الشروق، القاهرة، 1412هـ.
54. قصة النبي إسماعيل ﷺ بين الثابت القرآني والمتحول الشعبي - دراسة مقارنة -، فتحة بلحاجي، رسالة ماجستير، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، 2004م.
55. قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ثقبايث حامدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012م.
56. الكشاف عن حقائق التنزيل وعبور الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) الخوارزمي، شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، مكتبة ودار مصر بالفجالة، جمهورية مصر العربية، 2000م.
57. اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، تر: عباس صادق الوهاب، مراجعة يوثيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.



58. المتلقي في الخطاب القرآني، بوفرومة حكيمة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم الأدب العربي، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2010م.
59. المستصفي في علم الأصول، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ط1، وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، 1324هـ.
60. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء لسلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، فخر الدين قباوة، دار الفكر- سورية، 2001م.
61. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب - دراسة معجمية، نعمان بوقرة، ط2، جدارا للكتاب العالمي عمان- الأردن، 2010م
62. التفسير الكبير المشهور ب(مفاتيح الغيب)، للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي(ت606هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- 1421هـ- 2000م.
63. مفتاح العلوم، سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر علي السكاكي (ت626هـ)، ضبطه وكتب هومشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1983م.
64. المقارنة التداولية(قضية لغوية)، ليلي آل حماد، بحث جامعي، المملكة العربية السعودية- الملك سعود، عمادة الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، 1428هـ.
65. المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً، ليلي كادة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات- جامعة الحاج لخضر-باتنة- الجزائر.
66. ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تح: عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي، مطبعة الخلود بغداد، 1987م.
67. نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية مشروع لربط البلاغة بالاتصال، خليفة بوجادي، ندوة الدراسات البلاغية-الواقع والمأمول، 1432هـ.
68. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت855هـ)، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية-بيروت، 1415هـ-1995م.
69. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت606هـ-209م)، تحقيق وتعليق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط1، دار الصادر- بيروت، 2004م.